

المؤشرات الثلاثة تستعيد نشاطها

«العقارات» و«الخدمات المالية» يدفعان البورصة للارتفاع عند الإغلاق



مؤشرات البورصة ترتفع

أغلقت بورصة الكويت تداولات أسس الثلاثاء على ارتفاع مؤشراتنا الرئيسية الثلاثة بواقع 18ر5 نقطة للسري ليصل إلى مستوى 5564 نقطة و 19ر1 نقطة للوزني و 258 نقطة ل(كوبت 15)، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 17ر2 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 182,9 مليون سهم تمت عبر 3651 صفقة (الدينار الكويتي يعادل نحو 3ر4 دولار أمريكي). وكانت أسهم شركات (صكوك) والمستثمرين (ووطنية) و(إيبير) و(جي أف انش) الأثر تسادوا في حين جاءت أسهم شركات (أسوال) و(معدان) و(صكوك) و(أصول) و(المسكن) الأكثر ارتفاعاً.

ودعا القضاة كويتيون، المساهمين التي ضرورة قراءة البيانات المالية والتدقيق على نشاط الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية. وقال الاقتصاديون أن كثير من المساهمين لا يبالون بحضور الجمعيات العمومية لشركاتهم ويتحكمون الأمر لمن يمثلهم وهو ما يضعهم في خاتمة قرارات يتم التصديق عليها دون دراسة أو معرفة عواقبها على مستقبل استثماراتهم على المدين المتوسط والطويل.

وأكسدا على أهمية قيام المسؤولين في الشركات المدرجة بزيادة الشفافية التوعوية

لمساهمينهم من خلال تنظيم دورات أو عقد محاضرات لتحليل البيانات المالية الفصيلة بما يصب في صالح جميع الأطراف. ودعا الرئيس التنفيذي السابق في شركة (عربي للتوسعة المالية) ميم الشخص إلى ضرورة متابعة صفار المساهمين استثماراتهم وإن صغرت مشيراً إلى أنه كلما زاد الوعي زادت المسألة وكلما زادت الرقابة على مجالس الإدارات كان الأمر يسيراً في استشراف ما تفرزه لوائح الحوكمة الخاصة بهيئة أسواق المال داعياً المساهمين إلى

كفاءة مجلس الإدارة لا يحدد فقط حجم الأرباح لأنها إلى أن بعض الشركات تمر بظروف اقتصادية غير مواتية تعوق قرارات الإدارة وتصبح غير قادرة على الاستثمار مثل التطورات السياسية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والإقليمي بالإضافة إلى التغيرات على سعر صرف العملات.

وأكد ضرورة مشاركة المساهمين في الجمعيات العمومية طبقاً لقواعد الحوكمة الخاصة بهيئة أسواق المال داعياً المساهمين إلى

وطالب الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالشفافية وإرسال كل بياناتها الفصيلة وخطط عملها الحالية والمستقبلية للمساهمين. بدوره أكد رئيس جمعية (المقاولون) محمد الطراح أهمية زيادة حجم الوعي بين أوساط المساهمين مشيراً إلى أن المقارنات المالية للبيانات المالية تحتاج إلى المزيد من الوعي لدى المساهمين خاصة في قراءة القوائم المالية. وقما يتعلق بتعاملات جلسة أسس فقد كان لافتاً زيادة النشاط على كثير من الأسهم الكبيرة لاسيما للنضوية تحت مكونات (كوبت 15) وسط مضاربات طالت أسهم الكثير من المجموعات المؤثرة في مجريات السوق. وشهدت حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطاً على نحو 52 شركة شهدت ارتفاعاً و23 شركة شهدت انخفاضات ضمن 130 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت مؤشر أسهم (كوبت 15) على 17ر5 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 8ر5 مليون دينار تمت عبر 419 صفقة نقدية ليغلق تعاملات الجلسة عند مستوى 874,9 نقطة.

يذكر أن المؤشر السعري للبورصة انخفض مرتفعاً بـ 18,5ر5 نقطة عند مستوى 5564,7 نقطة وبقيمة نقدية بلغت 17,2 مليون دينار من خلال 182,9 مليون سهم تم تداولها عبر 3651 صفقة نقدية.

■ جعفر: الشركة ستستغل قرار خفض بإجراء عمليات الصيانة اللازمة للمنشآت النفطية

البتروول ويهدفان إلى تطوير قدراتها في الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتصدير ويشكلان مصدراً حيوياً للتوسع في استراتيجية القطاع النفطي في الكويت.

وقال أن استراتيجية مؤسسة البترول لسنة 2030 تتضمن تطوير موارد النفط الثقيل في مرحلتين الأولى تعرف ب(بناء القدرة) وتهدف إلى بناء قدرة استراتيجية لإنتاج 60 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل والحفاظ على هذا المعدل فيما بعد للاسهام في تحقيق الهدف من السعة الإنتاجية التي ستصل إلى أربعة ملايين برميل نفطي يوميا بحلول عام 2020.

وأضاف أن المرحلة الثانية تشمل الاستكشاف والإنتاج بتطوير إنتاج النفط الثقيل ليصل إلى سعة 280 ألف برميل نفط يوميا بحلول عام 2030. وأوضح أن مؤسسة البترول حددت استراتيجيتها لتطوير النفط الثقيل بـ 34 مليار دينار كويتي خلال السنوات الخمس المقبلة رغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014.

وذكر أن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات يرتبط بتطوير النفط الثقيل بقيمة 3ر1 مليار دينار كويتي لتسريع الخطى لتطوير احتياطيات النفط الثقيل. وبين أن المشروعين يعدان الأكبر في محافظة مؤسسة

«نפט الكويت»: 34 مليار دينار... ميزانية الإنفاق التتموي على الطاقة



جمال جعفر

■ الطاقة الإنتاجية لنפט الكويت تبلغ حالياً 3.1 مليون برميل يوميا

النفط قيد الإنتاج وغيرها الكثير قيد التقييم والتطوير. وأشار جعفر إلى أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت وسلطنة عمان والبحرين تقوم باستكشاف كمية تقييم وفتح مكان النفط الثقيل الضخمة غير المستغلة.

وتذكر أن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات يرتبط بتطوير النفط الثقيل بقيمة 3ر1 مليار دينار كويتي لتسريع الخطى لتطوير احتياطيات النفط الثقيل. وبين أن المشروعين يعدان الأكبر في محافظة مؤسسة

على المدى الطويل. وأضاف أن الطلب على الطاقة سيستمر في الارتفاع مشيراً إلى التوقعات التي ذكرت أن الطلب على الطاقة سينمو بنسبة تتجاوز 40 في المئة بين عامي 2012 و2035.

وذكر أن امدادات النفط التقليدي تبدو في انخفاض سريع ما اضطر الصناعة النفطية العالمية للجوء إلى مكان النفط غير التقليدي التي تعد تكلفة إنتاجها أكبر. وبين أن عملية استخراج النفط الثقيل تعد أكثر صعوبة من غيرها وتنطوي على عدد من التحديات البيئية والاقتصادية.

وأوضح أنه من الصعب إدارة التكاليف وخلق الاستدامة في صناعة النفط الثقيل على المدى الطويل إذا أخذنا في الاعتبار التقلبات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط.

وأفاد أنه على الرغم من حداثة تاريخ تطوير وإنتاج النفط الثقيل في منطقة الشرق الأوسط إلا أنه ملء بالتحديات والفرص الغريبة حيث يوجد العديد من حقول النفط

والسعودية قال جعفر «هذا الأمر ليس من مسؤولية شركة نفط الكويت وإنما القطاع النفطي ممثلاً في المؤسسة بشكل عام».

وأضاف «لا شك أن منطقة الخفجي والوفرة مهمة والإنتاج متوقف فيها منذ ما يقارب العامين ولعودة الإنتاج تحتاج إلى التأهيل قبل الخلق».

وبين أن الطاقة الإنتاجية لنפט الكويت تبلغ حالياً 3ر1 مليون برميل يوميا مشيراً إلى أن الإنتاج الفعلي يتغير يوميا بحسب الحاجة للاستهلاك والتصدير. ولفت إلى إمكانية بلوغ الطاقة الإنتاجية ل(نפט الكويت) 2,95 مليون برميل في أحد الأيام وقد تبلغ 2ر8 مليون برميل في يوم آخر بحسب استيعاب السوق وحاجة المنشآت للصيانة.

وكان جعفر قال في كلمته خلال افتتاح المؤتمر نيابة عن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العبدساني أن النفط الثقيل يوفر قاعدة كبيرة للموارد لتلبية احتياجات العالم للطاقة

■ أول انتاج للنפט الثقيل يبدأ في 2018 من حقل «الرتقة» بحدود 10 إلى 15 ألف برميل يوميا

قال الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر أن أول انتاج للنפט الثقيل سيبدأ في نهاية عام 2018 وسيكون بحدود 10 إلى 15 ألف برميل يوميا من حقل (الرتقة).

وأضاف جعفر في تصريحات للصحافيين على هامش مؤتمر ومعرض جمعية مهندسي البترول للنفت الثقيل أن انتاج حقل (الرتقة) سيستأخر إلى نحو 60 ألف برميل يوميا بعد حوالي ستة أشهر من بداية الإنتاج. وأوضح أن تلك الكمية ستكون المنقبة لتحقيق مؤسسة البترول الكويتية هدفها للوصول بإنتاج الكويت إلى أربعة ملايين برميل يوميا.

وأشار إلى ضرورة التفريق بين الاستثمار في صناعة النفط والإنتاج الفعلي للنפט في الكويت مبيناً أن (نפט الكويت) تواصل عملها لنفي بالخطة الاستراتيجية الرامية لإنتاج أربعة ملايين برميل يوميا بحلول العام 2020.

وأفاد بقوله «لا يوجد الآن خفض للاستثمار في الصناعة النفطية بسبب قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الأخير والمنعقد بخفض الإنتاج». وذكر أن الشركة ستستغل قرار خفض بإجراء عمليات الصيانة اللازمة للمنشآت النفطية لتكون جاهزة متى ما كان هناك حاجة لزيادة الإنتاج واستيعاب السوق بحسب قرارات المنظمة. وعن عودة إنتاج المنطقة المقسومة المشتركة بين الكويت

«الدراسات المصرفية»: نستهدف تطوير قدرات المدراء في القطاعين العام والخاص

إدارة القواصر المترابطة في مسألة إنتاج القيمة والمطالبة بها في عملية التفاوض. وقال أن المعهد يعد من «المؤسسات الرائدة» في تنظيم حلقات نقاشية وورش عمل مع أشهر المحاضرين العالميين في مجال القيادة ويعمل بشكل دائم على التطوير في نوعية هذه الحلقات والمواضيع المطروحة.

وأوضح أن المعهد استضاف عدداً من المحاضرين العالميين خلال السنوات السابقة من بينهم محمد القحطاني الحائز على بطولة العالم في الإلقاء الخطابة والمحاضر العالي ديف الرتش. ويعد المعهد مؤسسة غير ربحية أسست بموجب مرسوم أميري عام 1970 لتكون مركزاً للدراسات المصرفية ثم تم تعديل المرسوم عام 1982 ليكتسب صفته الحالية مؤسسة متخصصة ويعمل تحت مظلة بنك الكويت المركزي ويقدم خدمات التعليم والتدريب والبحوث في سبيل خدمة الاحتياجات التطويرية للقطاع المصرفي الكويتي.

أوابك: الكويت تترأس اجتماع المكتب التنفيذي في القاهرة

الدورة الحالية للمنظمة مشيرة إلى أن الاجتماع سيكون بحضور أعضاء المكتب التنفيذي ممثلين عن الدول الأعضاء في المنطقة. وذكرت الأمانة العامة ل(أوابك) بأن جدول أعمال الاجتماع يتضمن مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بأعمال المنظمة ومن بينها التحضير للاجتماع 97 لمجلس وزراء المنطقة.

«الغرفة» تستكشف الفرص الاستثمارية المتاحة في سنغافورة



القمة لذكارية من اللقاء

استقبل عبدالوهاب محمد الوزان - النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، صباح أسس الثلاثاء الموافق 6 ديسمبر 2016 بمبنى الغرفة، زين العابدين بن محمد رشيد - سفير جمهورية سنغافورة لدى الكويت الغير مقيم.

في بداية اللقاء، رحب الوزان بسعادة السفير، حيث تطرق إلى العلاقات الثنائية وسبل تنمية أوجه التعاون بين البلدين الصديقين، مؤكداً على أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة، وذلك من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية، للتعرف عن كذب الفرص الاستثمارية المتاحة في سنغافورة، وإطلاع أصحاب الأعمال الكويتيين على النظم والقوانين التي من شأنها تسهيل إجراءات المستثمر الكويتي، كما أكد استعداد الغرفة على نشر الفرص الاستثمارية المتاحة في سنغافورة على المبتدئين من السادة أعضائها. ثم قدم الوزان نبذة عن

نشأة الغرفة التي تسعى إلى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين أصحاب الأعمال الكويتيين ونظرائهم في مختلف دول العالم حيث تعد دولة الكويت من أكبر دول العالم من حيث حجم الاستثمارات الخارجية على صعيد القطاع الخاص.

من جانبه، تقدم السفير بالشكر للغرفة على حسن الاستقبال واتحة الفرصة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، ثم أعرب عن سعاده بهذه الزيارة الهامة التي تترجم عمق العلاقات التجارية بين البلدين. حيث دعا الشركات الكويتية لعمل شراكات إستراتيجية مع نظرائهم السنغافوريين لتفتح آفاقاً اقتصادية جديدة بين البلدين الصديقين، والتطلع للمشاركة في المشاريع التنموية القادمة. وفي نهاية اللقاء، أعرب السفير عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها، وما تقدمه من خدمات لقطاع الأعمال.

«أسواق المال» تعقد ورشة عمل عن انسحابات الشركات المدرجة

وإجراءات المنظمة لعملية الانسحابات كالجانب الشرعي والتنظيمي لعملية الانسحاب الاختياري. ودعت الهيئة المعنية بنشاطها والمهتمين في حضور مختلف ورشها التوعوية العامة فضلاً عن ترحيبها بكافة المقترحات الخاصة بنشاطها المختلفة. واستعرضت الدوافع والأسباب التي أدت إلى انسحاب بعض الشركات اختياريًا والأثار المترتبة على بورصة الكويت وصغار المستثمرين وعلى الاقتصاد ككل نتيجة ذلك.

وذكرت أن الورشة بحثت الضوابط

عقدت هيئة أسواق المال الكويتية ثاني ورشها التوعوية وتناولت موضوع الانسحابات الاختيارية للشركات المدرجة في إطار تنفيذ فعاليات برنامجها التوعوي الأخير للعام الحالي. وقالت الهيئة في بيان صحفي أن الورشة استعرضت الدوافع والأسباب التي أدت إلى انسحاب بعض الشركات اختياريًا والأثار المترتبة على بورصة الكويت وصغار المستثمرين وعلى الاقتصاد ككل نتيجة ذلك.

وذكرت أن الورشة بحثت الضوابط